

## تحرك عاجل

### الخطر الوشيك يُداهم حياة ناشط بارز

يواجه علاء عبد الفتاح، الناشط المصري البريطاني المُضرب عن الطعام منذ 2 أبريل/نيسان 2022، خطراً وشيئاً على حياته؛ إذ صعد إضرابه عن الطعام في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، بالامتناع عن الحصول على 100 سُرة حرارية التي كان يستهلكها يومياً قبل ذلك. وإضافة إلى ذلك، أُعلن عن قراره بالامتناع عن شرب المياه في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، تزامناً مع بدء مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ العالمي (كوب 27) بمدينة المنتجعات المصرية شرم الشيخ، وذلك في إطار ما يعتبره هو وأسرته المحاولة الأخيرة لإطلاق سراحه. وكانت المرة الأخيرة التي اعتُقل فيها علاء عبد الفتاح في سبتمبر/أيلول 2019؛ وقد أمضى معظم الأعوام التسعة الماضية محروماً بصورة غير قانونية من حرية. وفي 20 ديسمبر/كانون الأول 2021، أُدين هو ومحامي حقوق الإنسان محمد الباقر بتهم زائفة وحُكم عليهما بالسجن لمدة خمسة وأربعين عاماً، على التوالي، بعد محاكمة فادحة الجور. وهذا سجيننا رأي، لم يستهدفا لأي سبب سوى أنشطتهما السلمية؛ ومن ثم، ينبغي الإفراج عنهما على الفور ودون أي شرط أو قيد.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعييركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الرئيس عبد الفتاح السيسى

مكتب رئيس الجمهورية بقصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

p.spokesman@op.gov.eg: البريد الإلكتروني

تويتر: @AlisisiOfficial

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إلى فخامتكم لنهيب بكم أن تُفرجوا عن الناشط المصري البريطاني علاء عبد الفتاح المختَجَر تعسفيًا، قبل فوات الأوان؛ فلأكثر من 200 يومٍ يسْتَهَك علاء عبد الفتاح 100 سُعرة حرارية يوميًّا، للاحتجاج على سجنه جوًّا وحرمانه من تلقي أي زيارات قنصلية. وأعلن في رسالة إلى أسرته في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2022، تصعيد إضرابه عن الطعام، بالامتناع عن تلقي أي سُعرات حرارية. ويعتمد الامتناع عن تناول المياه في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، الذي يُوافق اليوم الأول من فعاليات الدورة السابعة والعشرين للمؤتمر السنوي لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ (كوب 27)، إذ قال في الرسالة: "أخذت قرار بالتصعيد في التوقيت المناسب بالنسبة لنضالي عشان حرتيي وحرية أسرى صراع هم مش طرف فيه أو بيحاولوا يتخارجوا منه، وكل ضحايا نظام مش عارف يدير أزماته غير بإنه يقمع، ولا يعيده إنتاج نفسه غير بإنه يحبس". (بالفصحي: "أخذت قرار بالتصعيد في التوقيت المناسب بالنسبة لنضالي من أجل حرتيي وحرية أسرى صراع ليروا طرقًا فيه أو يحاولون أن يخرجوا منه؛ وكل ضحايا نظام لا يعرف أن يدير أزماته إلا بالقمع، ولا يعيده إنتاج نفسه إلا بالحبس").

وتوجد حالياً بواعث قلق بالغ بشأن حياة علاء عبد الفتاح، بسبب تدهور حالته الصحية وإصراره على التوقف عن شرب المياه، إلى حين إفراج السلطات المصرية عنه. وبالنظر أيضًا إلى أن السلطات تمنع عبد الفتاح وأسرته بصفة دورية من تبادل الرسائل المكتوبة، يُساورنا القلق إزاء أن أسرته قد لا يصلها أي معلومات عنه خلال الأيام الحرجية عقب امتناعه عن شرب المياه؛ فمن المقرر أن تكون زيارة أسرته القادمة له في السجن في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

وكانت المرة الأخيرة التي اعتقل فيها علاء عبد الفتاح في سبتمبر/أيلول 2019، وتعرّض للتعذيب وغيره من سوء المعاملة بعد اعتقاله، وأدانته إحدى محاكم الطوارئ في ديسمبر/كانون الأول 2021، بتهم زائفه نابعة حصراً من ممارساته السلبية لحقوقه الإنسانية. وعلاء عبد الفتاح سجين رأي، وما كان ينبغي حبسه أبداً. وتحمل سلطات الاحتجاز المسؤولية عن حياته في نهاية المطاف.

ومن ثم، نحث فخامتكم على الإفراج عن علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر فوراً ودون أي شرطٍ أو قيدٍ، وإلغاء أحكام إدانتهما، وإسقاط جميع التهم ضدَّهما؛ إذ يأتي احتجازهما حصراً على خلفية ممارساتها السلبية لحقوقهما الإنسانية. ويجب إتاحة سُبل الوصول أمام علاء عبد الفتاح إلى اختصاصيين صحبيين مؤهلين، يوفِّرون الرعاية الصحية له بما يتماشى مع آداب مهنة الطب التي تتضمن مبادئ السرية والاستقلالية والموافقة المستصرفة، ويجب السماح له فوراً بتلقي زيارة قنصلية، بما يتماشى مع اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية.

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام والتقدير،

## معلومات إضافية

تعرّض علاء عبد الفتاح، الناشط السياسي المعروف، وأحد منتقدي الحكومة، للاعتقال مراراً وتكراراً خلال الأعوام الأخيرة، لأسباب تضمنت دوره في انتفاضة 2011. أما محمد الباقر، فهو محامي حقوقى ومدير مركز عدالة للحقوق والحريات الذى أسسه فى 2014. وهمما من بين آلاف المُتحجزين تعسفياً فى مصر، إما لمجرد ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية، أو إثرمحاكمات فادحة الجور، تضمنت محاكمات جماعية وعسكرية.

ويُحتجز محمد الباقر وعلاه عبد الفتاح منذ 29 سبتمبر/أيلول 2019، على ذمة التحقيقات بتهم "الانضمام لجماعة إرهابية"، و"تمويل جماعة إرهابية"، و"نشر أخبار كاذبة من شأنها التأثير على الأمن القومى للبلاد"، و"إساءة استخدام حساب على موقع التواصل الاجتماعى بعرض ارتكاب جريمة نشر الأخبار الكاذبة"؛ وذلك فى إطار القضية رقم 1356 لسنة 2019 المقدمة من نيابة أمن الدولة العليا، إحدى فروع النيابة العامة التى تختص بالتحقيق فى تهديدات الأمن الوطنى. وفتحت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقات ضدّهما حول تهم مماثلة، فى قضية جديدة برقم 1228 لسنة 2021، فى إطار استراتيجية تتهجّها السلطات على نحو متزايد، ويُشار إليها بـ"إعادة التدوير"، للتحايل على الحد الأقصى لمدة الحبس الاحتياطي التي يحيّزها القانون المصرى، وتبلغ عاميْن، وتمديد فترة احتجاز النشطاء إلى أجل غير مسمى. وبذلت المحاكمة علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر في القضية رقم 1228 لسنة 2021 في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2021، إلى جانب متهم آخر، وهو المدون والناشط محمد إبراهيم رضوان "أكسجين"، الذي أُدين أيضًا بـ"نشر أخبار كاذبة" على خلفية منشوراته عبر منصات التواصل الاجتماعى، وحكم عليه بالسجن لمدة أربعة أعوام. وتعُد إجراءات المحاكمة أمام محاكم الطوارئ جائزة بطبيعتها؛ إذ أن حكمها النهائية غير قابلة للاستئناف أمام المحاكم الأعلى درجة.

وحُرم المتهمون أيضًا من حقهم في الحصول على دفاع كافٍ؛ إذ مُنعوا من محاكيتهم من التواصيل معهم بخصوصية ومن الحصول على نسخ من ملفات الدعاوى ولوائح الاتهام ومنطق الأحكام. وتقدم محامو عبد الفتاح والباقر ببلاغات لدى المكتب المسؤول عن التصديق على الأحكام الصادرة عن محكمة أمن الدولة طوارئ، لمناشدة رئيس الجمهورية بإلغاء الحكمين ضد موكليهم، بموجب المادة 14 من قانون الطوارئ. وصدق الرئيس عبد الفتاح السيسي، في 3 يناير/كانون الثاني 2022، على الأحكام ضد المتهمين الثلاثة. وأظهرت وثيقة أطلعت عليها منظمة العفو الدولية أن تنفيذ فترات العقوبة بدأ من تاريخ التصديق على الأحكام، لا تاريخ اعتقالهم. وفي هذا الصدد، رفع محامو محمد الباقر دعوى لدى المحكمة الإدارية بمجلس الدولة، لكي تُحتسَب فترة حبسه الاحتياطي لمدة 31 شهراً في مدة عقوبة سجنه.

وظل علاء عبد الفتاح ومحمد الباقي مُحتجزين حتى مايو/أيار 2022 في ظل أوضاع لإنسانية بسجن طرة 2 شديد الحراسة في القاهرة. واحتجزتهما سلطات السجن في زنازين صغيرة تفتقر إلى التهوية، وحرمتهم من الأسرة والفرش. وخلافاً للسجناء الآخرين، منعوا من الترخيص في ساحة السجن، ولم يسمح لهما باستخدام مكتبة السجن أو الحصول على أي كتب أو صحف من خارج السجن على نفقتهم الشخصية. ومنعهما سلطات السجن أيضاً من الحصول على الملابس الكافية وأجهزة الراديو وساعات اليد، ولم تتوفر لهما المياه الساخنة، كما لم تسمح لهما بحيازة أي متعلقات شخصية، بما في ذلك الصور العائلية. وفي 12 مايو/أيار 2022، أخبر علاء عبد الفتاح والدته بأن نائب مأمور سجن طرة 2 شديد الحراسة اعتدى عليه بالضرب، بينما كانت يداه مكبلتين. وفي 18 مايو/أيار 2022، نُقل إلى سجن وادي النطرون، بعد ضغوط كبيرة من عامة الجمهور. وفي 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، نُقل محمد الباقي إلى سجن بدر 1، بينما سُمح لزوجته برؤيته للمرة الأولى منذ عامين دون حاجز بينهما، وتسلى له التعرض لأشعة الشمس للمرة الأولى منذ ثلاثة أعوام.

ومنذ أن أعاد الرئيس تعديل لجنة العفو الرئاسي في أبريل/نيسان 2022، أفرجت السلطات المصرية عن أبرز سجناء الرأي ومئات السجناء الآخرين لأسباب سياسية. ومع هذا، لا يزال الآلاف مُحتجزين تعسفياً لمجرد الممارسة السلمية لحقوقهم الإنسانية، أو في أعقابمحاكمات فادحة الجور، أو دون الاستناد إلى أي أسس قانونية. ومنذ 25 أكتوبر/تشرين الأول 2022، اعتُقل عشرات الأشخاص، واستجوبهم وكلاء النيابة وأمروا بحبسهم الاحتياطي على ذمة تحقيقات تتعلق بدعواتهم إلى إقامة تظاهرات سلمية في أثناء مؤتمر "كوب 27"، الذي ينعقد في شرم الشيخ بين 6 و18 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

وفي 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، نشرت الجريدة الرسمية قرار محكمة جنایات القاهرة بإدراج محمد الباقي وعلاه عبد الفتاح في "قائمة الإرهابيين" لمدة خمسة أعوام، بدون اتخاذ أيٍ من الإجراءات القانونية الواجبة، في إطار قضية نيابة أمن الدولة العليا رقم 1781 لسنة 2019. ورفضت محكمة النقض، في 18 يناير/كانون الثاني 2022، الطعن النهائي الذي قدّمها ضد هذا القرار. وتتضمن الآثار المترتبة على هذا القرار المنع من السفر، وتجريد الأصول، والحظر من المشاركة في أي عمل سياسي أو مدني لمدة خمسة أعوام.

**لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنجليزية**

يمكنكم استخدام لغتكم الأم.

**ويرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 4 يناير/كانون الثاني 2023**

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حال رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: علاء عبد الفتاح (صيغ المذكر)، ومحمد الباقر (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/5621/2022/ar/>